## في ظل التحذير من خطورة الاعتماد على النفط

# تطوير القطاع بين الزراعي والصناعي ينعش المستوى المعيشي للفرد

□ بغداد / سارة سلام

Sho



تتوالى تحذيرات المختصين باعتماد الاقتصاد العراقي على أحادية الريع ، و استخدام النفط كمورد أساسى للاقتصاد في ظل تذبذب أسعاره عالميا وتدهور أوضاع المنطقة، لتأتى الدعوات للاهتمام بقطاعات الاقتصاد الأخرى (صناعة-زراعة) وإنعاشها بغية النهوض بالواقع المعيشى العراقى وزيادة موارد الدخل القومى ، وإنقاذ البلاد من تخلف اقتصادي يحفه ، ما

جعله عرضه للتدهور . فيما تأتى تأكيدات لجنة الخدمات النيابية إن العمل جار لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة وفقا للخطِّة الخمسية التي وضعتها رئاسة

و قال عضو لجنة الخدمات في مجلس النواب جواد الحسناوي في تصريح لـ (المدى) : "هناك خطة موضوعة من قبل وزارتي النفط والصناعة لتطوير قطاع الزراعة والصناعة

النفط ،لكن ضعف الموارد وحجم التدمير في العراق جعل اغلب الأموال تذهب لإدامة الماء والمجاري وبناء مشاريع السكن". متوقعا إن تشهد السنوات المقبلة تطور وإنعاش لقطاعات الزراعة والصناعة المختلفة من خلال ما يسهم به تطور الصناعة النفطية في البلاد.

وأضاف الحسناوي :إن حروب الحقبة السابقة التي تعرض لها العراق وتدمير الصناعة

بالاستفادة من التطور الحاصل في قطاع

والزراعة بشكل كامل وتدمير البنى التحتية أثناء دخول الاحتلال الأميركي جعل تطوير هذه القطاعات يسير يتباطؤ ". وكان وزير التخطيط على يوسف الشكري قد

أعلن تخصيص ٢٧٥ مليار دولار للاستثمار خلال السنوات الخمس المقبلة. وأوضح خلال مشاركته في مؤتمر المال والاستثمار الذي عُقد في لندن بين ١٨ و١٩ من الشهر الجاري أن «تخصيص هذه المبالغ الكبيرة سيكون لها اثر

إيجابي على دفع وتيرة التنمية إلى الإمام»، موضحا أن العراق أصبح يمثل بيئة استثمارية خصية نتيجة الاستقرار الذي يشهده ويسبب حاجته للتنمية والبناء والإعمار في مختلف

وحذرت عضو لجنة النزاهة النيابية عالية نصيف من خطورة اعتماد اقتصاد العراق على أحادي الريع واعتماده فقط على عائدات وزارة

وقالت نصيف لـ (المدى) على الحكومة أن تدعم كل القطاعات التي يمكن إن توفر وفرة لخزينة الدولة ، منها الأموال الكبيرة التي تأتي من السياحة الدينية إلا أنها تذهب لجيوب المفسدين في الأوقاف"،

وأضافت :هناك تعطيل كامل للزراعة وقوانين وقرارات غير مشجعة على مستوى قطاع الزراعة والصناعة وعلى الدولة أن تخصص أموالا لقطاعات الزراعة والصناعة والاستثمار". و وصفت عضو لجنة النزاهة سياسة الدولة على مستوى القطاعات بـ"الفاشلة" بسبب المحاصصة و عدم مهنية الوزراء".

فيما أوضح المحلل الاقتصادي باسم الإبراهيمي أن اعتماد العراق على الاقتصاد الريعى النفطى" يعرضه لصدمات اقتصادية عديدة قد تكون موجبة و أحيانا أخرى تكون سالبة وهو ما يعتمد على أسعار النفط العالمية من جانب و على حصة العراق من هذه الصادرات من جانب

وقال الإبراهيمي في حديث له (المدى): "إن أي تغيير يحصل في أسعار النفط يؤثر على عائداته إضافة إلى أن حصول أي تعطيل لإنتاجيته يؤثر بشكل سلبي على تلك العائدات". و بين الإبراهيمي أن "اعتماد العراق على الاقتصاد

النفطى ايجابى لتغطيته النقصس الموجود في جوانب القطاعات الأخرى ، إضافة إلى مردوده السلبى لأن الحكومات المتعاقبة اعتمدت اعتمادا كلما على النفط و أهملت القطاعات الأخرى الذا يُلاحظ وجود تراجع في نسب مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الموازنات المالية". وعد الإبراهيمي التراجع الأخير في مؤشر عائدات النفط "مؤقتا" باعتبار أن الأسواق العالمية تؤكد أن أسعار النفط لا تقل عن ٨٠ دولارا في الأمد البعيد .

وكان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، قد أشار في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الاستثمار الاثنين (١-١٠-٢٠١) الذي تقيمه الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع مجلس الأعمال العراقي البريطاني، إلى أن المؤتمر يأتي لبعث الحيوية في الاقتصاد العراقي وتنميته وإطلاق طاقاته الإنتاجية والخدمية، مبينا أن معالجة تخلف الاقتصاد العراقي تكمن فى تنويع مصادره وتحسين استخدام موارده بأسلوب علمي سليم وتوظيفها بشكل عقلاني لتكون مصدرا للتقدم والرفاه.

وأضاف شاويس إن "حكومة العراق تهدف إلى الاستفادة من جميع أنواع الملكية (الخاصة والعامة والمختلطة، المحلية والأجنبية) ووضعها في إطاريؤمن شراكة حقيقية بين هذه القطاعات، مع إعطاء اهتمام متميز للقطاع الخاصى لاستنهاضه ليأخذ دورا محوريا في عملية التنمية المنشودة، ونسعى لتقديم كل الدعم المطلوب لجعل ذلك القطاع حيويا ديناميكيا قادرا على المنافسة بما يسمح له بالتقيد بمو أصفات الحودة العالية وحماية البيئة، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالشراكة مع شركات متطورة من الدول المتقدمة".

## اعتبروا التوافق بين الحكومة والبرلمان ضرورة

# خبراء يطالبون بتضمين الموازنة المالية إستراتيجية التنمية الاقتصادية

## □ بغداد / على الكاتب

طالب عدد من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين بضرورة تضمين الموازنة المالية وإعداد إستراتيجية التنمية الاقتصادية التوافق في الرؤى والخطوات العلمية بين الحكومة كجهة تنفيذية ومجلس النواب كجهة تشريعية ، وذالك لضرورة من ضرورات العمل المؤسسي للتنمية الاقتصادية.

وقال الخبير الاقتصادي موفق عباس لـ (المدى):إن لجنة الشوون الاقتصادية في مجلس الوزراء أعدت مؤخرا إستراتيجية الموازنة الاتحادية العامة والتي تعكس حقيقة إستراتيجية الحكومة وتوافقها مع قاعدة البنية التحتية والتنمية الاقتصادية المستدامة ،والتي تتضمن عددا من المحاور وهي إقرار الموازنات التكميلية للسنوات المقبلة و تعني إعداد خطة متوافقة مع أسبس التنمية والخطة المالية والتنموية ، وإعداد الموازنة التي تخلو من العجز المالي بهدف تعزيزالتصنيف الائتماني والمركز المالي للدولة، وطبيعة وجود العجز المالى الذي لايمثل وجوده ضررا في الموازنة مادامت تحقق إيرادات مالية جيدة بحيث بمكن معالجة العجيز الموجود مستقبلا ، إذ لايعد هو التصنيف الائتماني الذي يقاس به التراكم الرأسمالي للحكومة ، والذي تحدده الحسابات القانونية في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

وأضاف عباسى: إن من المصاور الأخرى هو ربط مايضاف من تخصيصات إعمار الأقاليم والمحافظات

من إنتاج النفط والغاز بتعويض الأضرار البيئية الناتجـة عنها ، حيث من المعـروف أن من أكثر الملوثات البيئية هي الصناعات النفطية ، الأمر الذي يشير إلى أن إستراتيجية الموازنة تقوم بربط أي زيادة بتنمية الأقاليم لتحسين البيئة ، وكذلك بيان دور الموازنة العامة في دعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعدمة والضمان الاجتماعي ،مشيراً إلى أن هذه الفقرة بها علامات استفهام وتساؤل يثار هنا في جدوى وجودها ، وكذلك الفقرة الثانية التي تشير إلى معالجة موضوع الشيركات العامية التي تثقيل كاهل الموازنية العامة في ضوء نتائج الدراسة التى ستقوم بتقديمها هيئة المستشارين ، ويطبيعة الحال فإن جميع الشركات العامـة تستلم منحـاً مـن وزارة المالية ، أو استلامها لقروض مالية تقدر بالمليارات من المصارف على أن تتحمل وزارة المالية فوائد تلك القروض التي ظهرت في العام الماضي على وجه التحديد . وأشار إلى أن على مجلس النواب بلورة الرؤى

الخاصـة بالنهوض بواقـع التنمية الاقتصـادية ، على وجهلة نظر متوافقة لإستراتجية التنمية الاقتصادية ، أي أن إطار العمل المؤسسي للتنمية الاقتصادية من الضروري أن يحظى بالدور التشريعي ( مجلس النواب) والقيام بالأنشطة التشغيلية.

وبين :خلال عملية البحث في مايسمي بـ ( دورة الموازنة) الاتحادية نجدها تنقسم إلى النفقات الرأسمالية التى تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والنفقات التشعيلية التي تقوم بها وزارة

بكونها تدرج ضمن النفقات الرأسمالية ، حيث من المفروض أن يكون التقييم للمنهاج الاستثماري لتحديـد النفقات الاسـتثمارية لـوزارة المالية وتحديد المخصصات المالية حيث يتم تحديد السقوف المالية للوزارات بما يتناسب مع مشاريع ونشاطات كل وزارة ، أما النفقات التشغيلية التي تعدها وزارة المالية لإعداد مشروع الموازنة الاتحادية ومناقشة الموازنة الاتحادية في مجلس الوزراء في شهر أيلول ومناقشة الموازنة في مجلس النواب في شهر تشرين الأول وإصدار قانون الموازنة . وتابع : إن المرحلة التالية تعتمد على تقويم المشاريع ومن ثم الإعداد للخطة الإستراتيجية والخطبة السنوية ومن ثم الخطبة المالية الشاملة للنفقات على المدى الطويل ومصادر التمويل، وبعد ذلك الدرامج ونشياطات المشياريع والكلفية التخمينية التوقيتات) والموازنة السنوية والإدارة التنفيذية

المالية ، والتنمية الاقتصادية مبيناً أنها دائماً ماتصنف

والرقابة والتقويم ، وهي التي تسمى بـ ( دورة الموازنة) ، وفي حال أردنا تحقيق نمو سريع ومستدام للنتاج المحلى والتنمية الاقتصادية علينا التوسع في قاعدة الأعمال وتنويع القاعدة الاقتصادية والاندماج بالاقتصاد العالمي وتعزيز القدرة التنافسية وتنمية

كفاءة الموارد البشرية ، والمحافظة على استقرار معدل التضخم والنظام المالي ضمن السياسة المالية، أي أن تشمل إستر اتيجية التنمية القطاعات التالية: الوحدات الحكومية وقطاع الأعمال الدولي وقطاع

سياديا من شركائها الأوروبيين

مقابل الحصول على مساعدة البنك

للإصلاح الاقتصادي مناف الصائغ لـ (المدى) إن الجميع دعا إلى مثل هكذا طروحات سواء من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين والمسؤولين الحكوميين في الجهات التنفيذية وأعضاء مجلس النواب والقطاع الخاصل لتوجيه مواد الموازنة لدعم الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا ضمن التوجه الصحيح ، وكذلك شعول مواد الموازنة لمواضيع مهمة كالقضاء على البطالة والتضخم لتصبح أكثر توافقا مع النشاطات الاقتصادية

من جانبه قال الخبير الاقتصادي في المعهد العراقي

و أضاف : من المؤسف أن نجد التفاعل مع تلك الخطط بطيئا لأسباب سياسية تؤثر في اتخاذ القرار المناسب مما يؤثر في عملية التغيير بشكل سلبي ، حيث في الوقت الذي نحد فيه جهة ما تطمح إلى تحقيق إستراتيجية التنمية نجد جهات أخرى تريد وضع العصا في عجلة التغيير لأسباب تهدف إلى إيقاف عجلة النمو الاقتصادي.

ولفت إلى عدم وجود الرغبة في التغيير ، لاسيما في توفير الخدمات للمواطنين ، الأمر الذي تسبب بوجود عدد من المشكلات و انعدام ثقة المواطن بالحكومة وأصحاب القرار والتي انعكست بشكل سلبي على مستوى الأداء العام للقطاعين الحكومي والخاص، لكن من المنصف القول إن هناك مسعى جاداً للحكومة منذ سنة ٢٠٠٣ للسير نصو التغيير وان كان بنحو بطيء لان هناك من في الحكومة من يقدم خطوة و أخر

## توجه لاعتماد أنظمة متطورة لرفع كفاءة الأداء الضريبي

### 🗖 بغداد / قیس عیدان

التى تلازم عمل بعض الدوائر الضريبية

كشف مدير عام الهيئة العامة للضرائب كاظم على عبد الله عن وجود توجه للاعتماد أنظمة متطورة ترفع من كفاءة الأداء الضريبي في جاء هذا في ندوة أقامها مجلس الأعمال الوطني حول نظام التحاسب

الضريبي بالعراق والتي حضرتها المدى وقد شارك بالندوة عدد كبير من رجال الأعمال والاقتصاديين وممثلي المنظمات الاقتصادية. وقال عبد الله : انه تم التفاوض مع احد الشركات العالمة لإعتماد نظام التقدير الالكتروني في محاولة جادة لاحتواء الروتين والبيروقراطية

وأضاف: أن الضريبة تعد إحدى أدوات السياسية المالية في البلاد وان نظامها في العراق يتكون من نوعين من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لافتا إلى أن الهيئة العامة للضرائب هي الجهة الإدارية المسبة ولة عن تنفيذ القو انين المتعلقة بالضير ائب المناشيرة في العراق وان أهمها هو قانون الضريبة على الدخل.

وعد العراق أول بلدان المنطقة التي تعرفت على الضرائب منذ عشرينيات القرن الماضيي وان الدوائر الضريبية ظهرت مع الدوائر السيادية لتأسيس الحكم الوطني ،مشيرا إلى أن النظام الضريبي حينذاك يحقق الهدف الرئيسي من قيامه وهو التمويلي حيث أن جميع إنفاق الدولة كان يمول من الضرائب خلال خمسينيات القرن الماضي أو من الإيرادات السيادية وكان معظمها من النفط .

## الموانئ تتعاقد مع شركة أميركية لتطوير أرصفة المعقل

## تستطيع تمويل وارداتها

قال الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد يوم الثلاثاء إن البنك المركزي يوفر ما يكفى من العملة الصعبة لتمويل واردات السلاد بالرغم من العقوبات الاقتصادية الغربية التي تهدف لخفض إيراداتها النفطية. وأضاف أحمدي نجاد في مؤتمر صحفى بعد هبوط الريال إلى مستوى

قياسي مقابل الدولار الأمريكي في وقت سابق من يوم أمس "قدم البنك المركزي كل ما يلزم من العملة لهذه الواردات." وتابع أن أعداء إيران يشنون "حربا

نفسية" عليها. وتابع "نجح الأعداء فى خفض صادراتنا النفطية لكن نأمل أن نعوض أثر ذلك.

## الامارات

### تستثمر 7.7 مليار درهم في مصر

كشفت شركة إعمار العقاريّـة الإمارتية عن إطلاق مشروع "إعمار سكوير" ضمن مشروعها الرئيسي "أب تاون كايرو" في القاهرة، على مساحِة ٢٥٠ ألف متر مربع ويضم ١٢٠٠ منزل وأكبر ومركز للتسوق في مصر، وفقاً لصحيفة "الاتصاد" الإماراتية. وقالت الشركة في بيان صحافي أمس إن مشروع "إعمار سكوير" سيشكل إضافة لمشروع "أب تاون كايرو"، الذي تبلغ قيمته التطويرية ٧,٧ مليار درهم (١٢,٨ مليار جنيه). و أضافت الشـركة أن "إعمار سـكوير" سيضـم مركز التسـوق الأكبر في مصر بقيمة استثمارية قدرها ١،٨ مليار درهم (٣ مليارات جنيه).

## الذهب يعزز مكاسبه مع ارتفاع اليورو

الأعمال المحلى والمواطنين.

بعد أن لامست الاثنين أعلى مستوياتها هذا العام مدعومة بارتفاع اليورو وبحالة من الحذر قبل صدور بيانات مهمة للوظائف الأمريكية هذا الأسبوع. وارتفع الذهب في السوق الفوريــة ٣٠،٠ بالمئــة إلى ١٧٧٨،٨٩ دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ١٩٤٥ بتوقيت غرينتش بعد أن لامسى ١٧٩١،٢٠ دولار يوم أمس الأول وهو أعلى مستوى له منذ منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي. وقالت ايديل تالي المحللة لدى يو .بي .إس "في الليلة الماضية كانت الأجواء هادئة لكن يبدو أنها مسألة وقت فقط قبل اختراق ١٨٠٠ دولار." واستمد الذهب قوته من تعافى اليورو من أدنى مستوياته

ارتفعت أسعار الذهب أمس الثلاثاء

فى ثلاثة أسابيع مقابل الدولار.

المركزي الأوروبي في خفض تكاليف اقتراضها. وتراجع الذهب المقوم باليورو ٠,٣ بالمئة عن الجلسة السابقة إلى ١٣٧٧,٢٣ يورو للأوقية

ومازالت العملة الأوروبية الموحدة تبدو هشة نظرا لعدم اليقين بشأن متى ستطلب اسبانيا برنامج إنقاذ



## بعد أن سجل أمس الإثنين مستوى قياسيا عند ١٣٨٦,٣٨ يورو.

وارتفعت الفضة ٠,٦ بالمئة إلى ٣٤,٨٤ دولار للأوقية بينما زاد البلاديوم ٠,٥ بالمئة إلى ٦٤١,٧٠



## □ بغداد /المدى

أعلنت الشركة العامة للموانئ عن توقيع عقد مع شركة أميركية لتطوير وإدارة أحد أرصيفة ميناء المعقل لمدة ١٠ سنوات بصيغة التشغيل المشترك، معتبرة أن المشروع سيساهم في النهوض بواقع

وقال مدير الشبركة العامة للموانئ عمران راضى لـ"السومرية نيوز"، إن الشركة وقعت عقداً مع شركة NAWAH)) الأمبركية ستتولى بموجبه تأهيل وتطوير الرصيف رقم ١٤ في ميناء المعقل التجاري بصيغة التشعفيل المشترك"، مبيناً أن "المشروع سيساهم في النهوض بواقع الميناء، وزيادة عدد السفن الأجنبية الوافدة". ويقضى أسلوب التشغيل المشترك الذي تفردت وزارة النقل من بين السوزارات العراقية بتطبيقه منذ العام موانئه التجارية"، مؤكدا أن ۲۰۰۸، بتعاقد مؤسسات حكومية مع شركات من القطاع هى خطوة مهمة في مساعدة الخاص تخولها لمدة محددة البصرة على استرجاع مكانتها بإدارة منشأت ومواقع خدمية كمركز للتجارة الإقليمية". واقتصادية تعود ملكيتها إلى

أو بنائها ومن ثم تحصل على نسبة من الإيرادات التي تحققها تلك المنشأت والمواقع بعد تشغيلها بشكل مشترك مع المؤسسات الحكومية المعنية. من جانبه قال مدير الشركة الأميركية القابضية التي تأسست في العام الماضي بول برانكلي في تصريح تضمنه بيان صحفي إن "الشركة ستقوم في ضوء العقد بتجهيز الرصبيف رقم ١٤ بمعدات للمناولة والشحن والتفريغ، إضافة إلى إنشاء ساحة لخزن الحاويات بجانب الرصيف"، موضحاً أن "الشركة ستستثمر أكثر من ١٤ مليون دولار في تأهيل وتشغيل الرصيف لمدة ١٠ سنوات وفقاً للعقد الموقع مع الشركة العامة للموانئ". واعتبر مدير الشركة التي يقع مقرها في واشنطن أن "سرعة إعادة بناء العراق وازدهاره تعتمد بشكل كبير على قدره

تحديث مبناء المعقل التأريخي

الدولة على أن تتكفل الشركات بتنفيذ مشاريع لإعادة تأهيلها